RAPPORT D'OBSERVATION
AFFAIRE KELIBIA LA BLANCHE
CHAMBRE CRIMINELLE SPÉCIALISÉE À NABEUL
Audience N°3

انعقدت يوم 25 جوان 2021 جلسة استماع عدد 3 للملف قليبيا البيضاء أمام الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بنابل. تم إرسال الملف إلى الدائرة عبر هيئة الحقيقة والكرامة في 31 ديسمبر 2018.

حضر ممثل عن محامون بلا حدود 'Avocats Sans Frontières' كمراقب وتمكّن من الوصول إلى قاعة المحكمة: [اسلام والي]

المكان: المحكمة الابتدائية ب بنابل	
توقيت انطلاق الجلسة: 11H30	توقيت رفع الجلسة:11H45
رقم القضية (حسب الدائرة):02	
قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:	
1. - زين العابدين بن علي (متوفي). 2. مهدي المليكة (لم يحضر). 3. الحبيب كمون (لم يحضر)	
القائمين بالحق الشخصي:	
وقعت المناداة على الشاكين وهم:	
الوقائع:	
قليبيا البيضاء، هي أرض موجودة بجهة قليبية من ولاية نابل، إنتهك فيها حق الملكية في العهد السابق وهي موضوع فساد مالي، فتحت فيها هيئة الحقيقة والكرامة تحقيقا للوقوف على الفساد الموجود بالملف من قبل مجموعة من الأشخاص.	
التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائية:	
-	

تمشي الجلسة:

كان الدخول للمحكمة ممكن باعتباري محامية، إلا أنه صعب ومن غير السهل لبقية المواطنين، نظرا للظروف الاستثنائية الصحية التي تمر بها البلاد، وتطبيقا لمذكرة المجلس الأعلى للقضاء، ولكن لاحظت وأنه كالعادة لا يوجد ما يدل على وجود جلسة عدالة انتقالية على باب القاعة، وأن لمعرفة القاعة وتوقيت جلوس الهيئة يجب الرجوع لكتابة الدائرة للسؤال عن هذه التفاصيل، وانتظار جلسة القضاء الاستعجالي أن تمر بكامل أطوارها حتى تتمكن هيئة محكمة العدالة الانتقالية من الجلوس.

الملاحظ وأن في هذه الجلسة عدد متوسط من المحامين، وعدد متوسط من المواطنين الناتج على تطبيق البرتوكول الصحي داخل المحاكم ولمقتضيات مذكرة المجلس الأعلى للقضاء.

كل المواطنين محترمين للإجراءات البروتكول الصحي، من لباس الكمامة وترك مسافة أمان بين بعضهم البعض.

ظروف الجلسة كانت ملائمة، لم يقع تشغيل جهاز التلفاز أو مضخمات الصوت، فقط وقع الاكتفاء بالظروف المعتاد عليها بالجلسة.

سير الجلسة:

لم يحضر أي من المنسوب إليهم الانتهاك.

ولم يحضر «زين العابدين بن علي"، واتضح أنه توفي مثلما أضيف من مضمون الحالة المدنية المظروف بالملف.

وقد سبق للمحكمة أن قامت بإصدار حكم تحضيري بجلسة سابقة يقضي بإصدار بطاقتي جلب في خصوص بقية المتهمين إلا أنه لم ترد أي من بطاقتي الجلب في شأنهما.

وقد سبق للمحكمة أن قامت بإصدار حكم تحضيري بجلسة سابقة تقضي بإدخال المكلف العام لنزاعات الدولة في خصوص الوكالة العقارية.

كما لحظ أنه تعذر تنفيذ الحكم التحضيري السابق بخصوص سماع المتضررين.

وحضر الأستاذ بوثلجة تقدم بإعلام نيابة الأستاذ خالد عامري عن الوكالة العقارية السياحية وطلب في حقه التأخير للاطلاع.

وكذلك نفس الطلب في حق الأستاذة الكوش.

ولاحظت الأستاذة بن رجب بأن قائمة المنسوب إليهم تفوق ما جاء به قرار دائرة الإتهام، وتقدمت بتقرير صحبة جملة من المؤيدات وفوضت النظر في خصوص الإجراءات.

ولم يحضر من عداهم.

النيابة العمومية، تفوض النظر للمحكمة في تطبيق مقتضيات الفصل 142 من مجلة الإجراءات الجزائية.

ووقع صرف القضية من قبل هيئة المحكمة للمفاوضة إثر الجلسة.

إثر الجلسة قررت المحكمة ما يلي:

"تأخير القضية لجلسة يوم 29 أكتوبر 2021، استجابة لطلب الأستاذ خالد عماري، ولمطالبة الأستاذ هشام قديش بإدخال المكلف العام لنزاعات الدولة والإذن بوضع جميع مكاسب المنسوب إليهم الانتهاك كل من "مهدي بن مليكة" و"الحبيب كمون" تحت الائتمان والإذن بنشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ومصاريف ذلك تحمل على صندوق الدولة، والإذن بإرجاع الملف للسيد المستشار المقرر للتحرير على المتضررين صبيحة يوم 12 أكتوبر 2021. لانتظار ورود بطاقات الجلب المتعلقة ببقية الأشخاص المنسوب إليهم الانتهاك".